E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.13
22 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الخامسة
٧-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم الإجمالي الذي تحقق منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

النهوض بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة*
(الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- الأهداف الرئيسية	١-٢	٢
ثانيا	- أوجه النجاح	٣-١٩	٢
ثالثا	- التغيرات الواعدة	٢٠-٢٣	٨
رابعا	- التوقعات غير المنجزة	٢٤-٢٨	١١
خامسا	- الأولويات الناشئة	٢٩-٣٧	١٢

* أعدت هذا التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بوصفها الجهة المسؤولة عن إدارة المهام المتعلقة بالفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو نتيجة مشاورات وتبادل للمعلومات بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات العلمية الدولية والوطنية، والوكالات الحكومية المهتمة، وعدد آخر من المؤسسات والأفراد.

140297 140297 97-01839

9701839

أولا - الأهداف الرئيسية

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١ (النهوض بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة)[١]، مع مراعاة القرارات المتعلقة بهذا الموضوع التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة المعقودة في عام ١٩٩٥. والهدف الرئيسي من التنمية الزراعية والريفية المستدامة هو، وفقا لما ينص عليه الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١، زيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي. وتتطلب هذه المهمة الطموحة مبادرات تعليمية، وحوافز اقتصادية، واستحداث تكنولوجيات مناسبة جديدة، كما تتطلب توفير فرص للعمالة ولاستدرار الدخل من أجل التخفيف من وطأة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

٢ - وتتصل المجالات البرنامجية الـ ١٢ التي يشتمل عليها الفصل ١٤ اتصالا وثيقا بالفصول الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الفصول ١٠ و ١٥ و ١٨ و ١٩. وتحدد هذه المجالات البرنامجية الأهداف الرئيسية للفصل، وتتناول مسائل السياسات والإصلاح الزراعي، والمشاركة ولا سيما مشاركة سكان الأرياف، وتنويع مصادر الدخل، وصون الأراضي، وتحسين إدارة المدخلات.

ثانيا - أوجه النجاح

٣ - كان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي نظمته مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة (روما، ١٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) معلما على طريق قبول المجتمع الدولي والتزامه بتحقيق أهداف زيادة الانتاج الغذائي والأمن الغذائي. وأعرب المشتركون في هذا المؤتمر عن أسفهم لاستمرار انتشار الجوع على نطاق واسع وتعهدوا بأن يحدوا بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك على الأفضل، من الأعداد الحالية للمصابين بسوء التغذية التي تقدر بما يزيد على ٨٠٠ مليون شخص. وسلّموا أيضا بالحاجة إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة، والتزموا بتنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١. ويجري حاليا وضع مقترحات أولية تبين الخطوط العريضة للطريقة التي يمكن أن يعمل بها نظام لرصد نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية، لكي تبحثها المؤسسات المعنية وتنظر فيها عقب ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها الثالثة والعشرين التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبالتوازي مع هذه العملية، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة التنسيق الإدارية إلى أن تنظر في إمكانية إنشاء آلية مناسبة مشتركة بين الوكالات للمساعدة في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وأن تبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقرارها في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

٤ - وقد أعطى المؤتمر إشارة تعبر عن التزام سياسي قوي. ومع ذلك هناك مبادرات مماثلة كانت موجودة بالفعل وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وازدادت تطورا منذ ذلك الحين. ويبدو بوجه عام أن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة يرتبط في البلدان المتقدمة النمو ببرامج "تبوير" الأراضي نتيجة لضعف أسواق الأغذية وبالتالي انخفاض الأسعار في أوائل التسعينات. ولم تنتهز الفرصة بعد لربط برامج تبوير الأراضي بالأهداف البيئية.

٥ - ولا تزال البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه مسألة تحويل نظم الانتاج الزراعي إلى آليات السوق. وقد أحرز بعض التقدم في تصحيح أسوأ النظم الإنتاجية الملوثة. وأخذت الرغبة في التمكن من الوصول إلى أسواق الأغذية الغربية توجه لممارسات الانتاج نحو الوفاء بمعايير جودة الأغذية. ولا يزال يُخشى من أن تعتمد تلك البلدان سياسات زراعية غير مستدامة تشجع على الانتاج بدون حماية بيئية كافية.

٦ - ولا تزال البلدان النامية تواجه معضلة الجمع بين أهداف الإنتاج/الدخل والأهداف البيئية. وقد أحرز بعض التقدم في الإلغاء التدريجي للدعم المالي للمدخلات، وذلك، غالبا، بفعل الضغوط المالية. ويمثل الوصول إلى أسواق الأغذية الغربية عاملا هاما أيضا بالنسبة لبعض البلدان والمنتجات. وبدأت استراتيجية التكثيف الزراعي المستدام للأراضي المحولة بالفعل التي لديها أكبر طاقة إنتاجية تحظى بالقبول وتطبق على نطاق أوسع. ويتوقع أن يؤدي اعتماد استراتيجية كهذه إلى تخفيف الضغط عن الأراضي الحدية نسبيا والهشة بيئيا.

٧ - ويوجد في معظم البلدان إدراك متزايد لضرورة واستصواب إدماج الشواغل البيئية في السياسات الزراعية وذلك بطرق منها: (أ) تعديل أسعار الدعم الزراعي وتشجيع المزارعين على الأخذ بأساليب في الإنتاج والحصاد لا تضر بالبيئة؛ (ب) إعداد خطط عمل بيئية وطنية في بعض البلدان النامية تؤدي الى زيادة فهم الاحتياجات لمعالجة المشاكل البيئية، بما في ذلك المجالات البرنامجية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة؛ (ج) إجراء دراسات استعراضية قطاعية للسياسات الزراعية في البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي، لزيادة الأمن الغذائي المستدام؛ (د) القيام في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتحويل حقوق ملكية الأراضي الى أشكال جديدة من المشاريع الزراعية، والأخذ بسياسات لإخراج الأراضي الحدية من دائرة الإنتاج.

٨ - وفيما يتعلق بآثار جولة أورواغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على التجارة الزراعية والإنتاج الزراعي، تعكس دراسات مختلفة الرأي القائل إن الأثر المباشر لجولة أوروغواي على الإنتاج الزراعي العالمي سيكون ضئيلا على الأرجح، وإن ناتج البلدان المتقدمة النمو من منتجات المناطق المعتدلة سينخفض بعض الشيء ويقابل ذلك ارتفاع طفيف في البلدان النامية بصورة إجمالية. ويتوقع أن تؤدي جولة أوروغواي الى تحقيق بعض البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مكاسب كبيرة في الإيرادات من التجارة وإلى تكبد معظم البلدان الأفريقية بالإضافة الى البلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية، خسائر في هذه الإيرادات. ولم يُقيَّم بعد أثر جولة أوروغواي على أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة التي تتجاوز حدود الاعتبارات البيئية، ولكن منظمة الأغذية والزراعة تجري حاليا دراسة في هذا الصدد بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

٩ - وفي مجال مشاركة السكان، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، يوجد فهم أفضل لكيفية استغلال العلاقات المتبادلة داخل مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية وفيما بينها بغية تعزيز اشتراكها في عمليتي صنع القرار وصنع السياسات. ومن المسلم به أن دور المرأة ومشاركتها في التنمية الزراعية والريفية المستدامة أساسي، وأن هناك حاجة الى إدماج أنشطة المرأة في البرامج والمشاريع الجارية

والمقررة. وأصبح مفهوما الآن أنه لا بد من تكوين الائتلافات والشبكات للمساعدة في عملية بناء توافق الآراء. وعلى الصعيد العملي، تميز التقدم المحرز بإعادة تشكيل الهياكل المؤسسية للتعاونيات الزراعية؛ وبإصلاحات تشريعية لتيسير تكوين منظمات المجتمع المدني، كمنظمات المساعدة الذاتية للعمال الريفيين والمزارعين؛ وتمكين الائتلافات غير الرسمية في المجتمع المدني. ويوجد الآن تعاون أفضل بين منظومة الأمم المتحدة والنقابات العمالية الدولية واتحادات المنتجين الزراعيين، كالاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين. وتركز عملية بناء القدرات الآن على أمور منها تعزيز قدرات المنظمات الريفية على الوصول الى المدخلات والقروض الاستئمانية وعلى تدريب المدربين في تكوين عضوية التعاونيات. والهدف من ذلك هو بناء رأسمال اجتماعي/تنظيمي على المستويات المحلية (انظر المربعين ١ و ٢ للاطلاع على أمثلة). ومن الأمثلة الأخرى إنشاء لجنة التحاور الوطنية للريفيين في السنغال لتعمل كمتحدثة باسم حركات الريفيين مع الحكومة والشركاء الخارجيين. وتتألف هذه اللجنة الآن من تسعة اتحادات وطنية تمثل مزارعين ورعاة وصيادي سمك. ويوسع وضع برنامج منظمات الفلاحين في منطقة الساحل في عام ١٩٩٦ قدرة هذه المنظمات على إجراء حوار بشأن السياسات على المستوى الإقليمي، مع اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل مثلا.

١٠ - وبدأ يتضح أنه لا يمكن تنفيذ أنشطة حفظ الأراضي واستصلاحها بتكلفة معقولة ولمساحات كبيرة إلا من خلال أنشطة مستخدمي الأراضي أنفسهم. وبدأت الحكومات والجهات المانحة تنصرف عن محاولة الاضطلاع بنفسها بمشاريع كبيرة لحفظ التربة. وأحرز تقدم في تنفيذ مبادرات مختلفة في إطار الخطة الدولية لحفظ الأراضي الأفريقية واستصلاحها، لمنظمة الأغذية والزراعة والخطة الجديدة المماثلة لها في آسيا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وهي خطة حفظ الأراضي في آسيا والمحيط الهادئ. ووضعت ملاوي في إطار الخطة الأولى سياسة وطنية وخطة عمل خمسية لاستغلال الأراضي وإدارتها. ويعالج هذا المجهود المشترك بين الوزارات مسائل منها استصلاح الأراضي، والتخلص من النفايات، وصغار المزارعين، وحيازة الأراضي وحقوق الملكية، والأعمال التجارية والصناعة (الاستثمار والبحوث). ومن المبادرات الأخرى ادخال تكنولوجيا الأراضي الزراعية المنحدرة في عدة بلدان آسيوية، وتطوير التكنولوجيات التقليدية لحفظ التربة والمياه في منطقة الساحل، وزيادة الأنشطة في إطار خطط العمل الوطنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وهناك مبادرة موازية تتمثل في صياغة وثائق منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالسياسات الوطنية المتعلقة بالتربة. وقد أدت الوثيقة الخاصة بسياسات التربة التي أعدت لجامايكا الى مقترحات تمويل، وهي نموذج مفيد لترويج هذه الفكرة لدى بلدان أخرى، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة التي تواجه تدهور التربة. والحفاظ على إنتاجية التربة الزراعية واستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة مسألتان بالغتا الأهمية في إطار المداولات الجارية حاليا في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات التابع للجنة التنمية المستدامة، وقد لوحظ في هذا الفريق أن إنشاء أراض زراعية إضافية هو عامل رئيسي في إزالة الغابات وما يصاحب ذلك من فقدان للقيمة الاجتماعية - الاقتصادية للغابات في المناطق المدارية.

المربع ١ - برنامج إدارة الموارد بالاعتماد على المزارعين، ونهج تطوير النظم الزراعية

لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في آسيا، بدأ في إندونيسيا وتايلند وسري لانكا والصين والفلبين وفييت نام ونيبال والهند، برنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإدارة الموارد الزراعية بالاعتماد على المزارعين من أجل تحقيق الزراعة المستدامة. ويستهدف هذا البرنامج المجتمعات المحلية والأسر المعيشية الزراعية الضعيفة الموارد، ويتمثل هدفه العام في تحسين حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها واستغلالها في الأراضي البعلية الواطئة والمرتفعة. ويشتمل هذا البرنامج على سبعة برامج فرعية تتعلق بالتنمية القائمة على المشاركة؛ والنظم الزراعية؛ وإدارة مستجمعات المياه؛ والحراجة الزراعية؛ والمكافحة المتكاملة للآفات؛ وسلامة مبيدات الآفات؛ والتكنولوجيا الأحيائية والتنوع الأحيائي.

وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، أصبح الآن تطوير النظم الزراعية من المميزات البارزة في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا، وقد تحقق من خلال برامج توعية صانعي القرارات، وبرامج تنمية الموارد البشرية، وإقامة شبكات المعلومات. وفي المنطقة السودانية - الساحلية من غرب أفريقيا (بنن وبوركينا فاصو والسنغال والنيجر)، بدأ جيل جديد من مشاريع الإدارة المستدامة للموارد يستخدم بصورة متزايدة نهجا شاملا في تطوير النظم الزراعية. وفي بنن، يستهدف مشروع البحوث الزراعية الميدانية تحسين عملية نقل التكنولوجيا، ويدعو مشروع متابعة الدراسات الميدانية إلى تحسين مشاركة المزارعين في التنمية الريفية.

وفي أمريكا اللاتينية، يجري حاليا استهلال نظم أكثر شمولا لتعزيز تطوير النظم الزراعية، ولا سيما في المناطق الهامشية من اكوادور والبرازيل وبيرو، بهدف تعزيز التنمية الريفية القائمة على المشاركة. والاهتمام موجه الآن أيضا نحو زيادة الطلب على التكنولوجيات الأكثر تناسبا مع ظروف صغار المزارعين، كالتكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، ونظم الزراعة الايكولوجية والعضوية، والزراعة المنخفضة المدخلات. وبدأت تظهر بوادر نشوء قطاع خاص للخدمات الزراعية. ويجري حاليا إنشاء شبكة من اتحادات المزارعين الاستئمانية الريفية، كما في بيرو والجمهورية الدومينيكية وهندوراس. وقلص حجم وظائف مؤسسات البحوث الزراعية والارشاد الزراعي الوطنية التي تديرها الدولة، ولكن بدأ يستعاض عنها بمؤسسات بحثية وإرشادية خاصة، كما في شيلي.

المربع ٢ - التغيرات الواعدة في المشاركة الشعبية على المستوى الميداني

على الرغم من أن التقدم المحرز في زيادة الوعي بشأن المشاركة الشعبية كان بطيئا في معظم البلدان النامية، فقد أحرز تقدم ملحوظ في بلدان مثل إندونيسيا وباكستان وتنزانيا وزامبيا وسري لانكا، حيث تجرب حكوماتها في الوقت الحالي نهجا جديدة قائمة على المشاركة تعتمد على المجتمعات المحلية الصغيرة لتوفير المدخلات والخدمات الزراعية. واستهلت بوليفيا مؤخرا برنامجا طموحا لتشجيع زيادة المشاركة الفعلية لسكان الأرياف على مستوى البلديات، واستهلت بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، كإكوادور وشيلي وفنزويلا والمكسيك، مخططات مماثلة. ويجري حاليا بحث ومناقشة تشريعات جديدة للتعاونيات في طائفة عريضة من البلدان، منها زامبيا وغينيا وفييت نام والهند. ومع تقلص الميزانيات الحكومية لمشاريع التنمية الريفية أصبح العديد من المنظمات غير الحكومية يقوم الآن بأدوار أهم في سبيل تعزيز المشاركة الشعبية. وبدأت المنظمات الشعبية الريفية تدخل الآن في عمليات الحوار مع الحكومات في تحديد شكل السياسات الزراعية المستدامة.

١١ - ويجري العمل على تحقيق أهداف المجال البرنامجي المتعلق بحفظ الموارد الوراثية النباتية واستغلالها على نحو مستدام من أجل الغذاء والزراعة وذلك أساسا من خلال النظام العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة ووسّع نطاق ولاية اللجنة الحكومية الدولية السابقة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمعنية بالموارد الوراثية النباتية، التي تتولى رصد النظام العالمي ليشمل جوانب أخرى من التنوع البيولوجي الزراعي، وأصبحت تسمى اللجنة المعنية باستغلال الموارد الوراثية لأغراض الأغذية والزراعة. ورحّب المؤتمر التقني الدولي الرابع المعني بالموارد الوراثية النباتية، الذي عقد في لايبسيخ في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بصدور النشرة الأولى من "التقرير الدوري عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم"، واعتمد خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها بصورة مستدامة، وهي تركز على تنفيذ البرامج التي تستهدف الحفظ والاستخدام المستدام، وتبادل الفوائد. وتتفاوض البلدان حاليا، من خلال اللجنة المعنية بالموارد الوراثية النباتية، على تنقيح المشروع الدولي للموارد الوراثية النباتية بما يتمشى واتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك إعمال حقوق المزارعين ومسألة امكانية الوصول بشروط متوافق عليها إلى الموارد الوراثية النباتية واستخدامها من أجل الأغذية والزراعة، بما فيها المجموعات الموجودة خارج الموقع والتي لم تتناولها اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٢ - ويضاف إلى ذلك أن النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة يعمل حاليا على ترويج شبكة عالمية للمعلومات توفر الأساس لإجراء تنقيح دوري للتقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم. وعلاوة على ذلك، يضع ١٢ مركزا من مراكز البحوث الزراعية المنتسبة الى الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية مجموعاتها الأساسية التي تشمل نحو ٠٠٠ ٥٠٠ بند، تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة، وذلك ضمن الشبكة الدولية للمجموعات الموجودة خارج الموقع.

١٣ - وتحققت من خلال مبادرة منظمة الأغذية والزراعة لتنوع الحيوانات الداجنة الأهداف الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بحفظ الموارد الوراثية الحيوانية واستغلالها على نحو مستدام من أجل الزراعة المستدامة. واستهلت الاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الوراثية للحيوانات الداجنة بهدف توثيق الموارد الوراثية الحيوانية الموجودة، وتنمية وتحسين استغلالها لتحقيق الأمن الغذائي، والحفاظ على ما يمثل منها مواد وراثية فريدة وما هو مهدد بالانقراض، وتيسير الوصول إلى الموارد الوراثية الحيوانية الهامة للأغذية والزراعة. ومن النواتج الرئيسية التي أسفرت عنها هذه الاستراتيجية العالمية حتى الآن منشور مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان قائمة الرصد العالمي لتنوع الحيوانات الداجنة. وهناك، وفقا لمصرف البيانات العالمي، ما يزيد على ٣٠٠ سلالة مهددة بالانقراض من الحيوانات المستخدمة للأغذية والزراعة.

١٤ - وأحرز المجتمع العالمي أيضا تقدما كبيرا في الاعتراف بما لحفظ التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام من مساهمات في الزراعة المستدامة، وهو ما يتجلى على سبيل المثال في القرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الثالث بإنشاء برنامج أنشطة متعدد السنوات يتعلق بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي ويستهدف، في جملة أمور، تعزيز الآثار الإيجابية وتخفيف الآثار السلبية للممارسات الزراعية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي إطار هذا المجهود، دعا مؤتمر الأطراف منظمة الأغذية والزراعة إلى أن تحدد وتقيم، بالتعاون الوثيق مع غيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، ما يتصل بهذا الموضوع من أنشطة جارية وصكوك قائمة على المستوى الدولي.

١٥ - وأحرز تقدم كبير في مجال المكافحة المتكاملة للآفات. ومن بين البرامج الناجحة في مجال المكافحة المتكاملة للآفات، والتي يستشهد بها أكثر من أي برامج أخرى برنامج الأرز في إندونيسيا، ولكن أنشئت برامج أخرى في الصين والفلبين وفييت نام والهند. وبدأ الأخذ بالمكافحة المتكاملة للآفات في أفريقيا (انظر المربع ٤ المتعلق بغانا)، ولهذه المكافحة تاريخ طويل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأنشئ، في استجابة مباشرة لجدول أعمال القرن ٢١، مرفق للمكافحة المتكاملة للآفات يجمع بين جهود منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمركز الدولي للزراعة والعلوم الأحيائية. وسيكون هذا المرفق صلة الوصل بين المانحين والوكالات المشاركة في التمويل ومجموعات المزارعين والحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية. ويستخدم المركز الدولي لفسيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات، بصورة دائمة، أساليب المكافحة المتكاملة للآفات في تكميل الأنشطة التي تضطلع بها في مجال الصحة النباتية مراكز الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وهو مؤهل خير تأهيل للقيام بذلك بفضل ما لديه من خبرة فنية ومرافق في مجال بيولوجيا وفسيولوجيا وإيكولوجيا وسلوك الحشرات. ولم يلاحظ النجاح في مجال مكافحة الآفات النباتية من خلال المكافحة المتكاملة للآفات فحسب بل لوحظ أيضا في مجال مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض، كذبابة مرض النوم والبعوض. وبينت تجارب إنشاء برامج المكافحة المتكاملة للآفات أنه إذا أريد لهذه البرامج أن تنجح فلا بد من أن يكون المزارعون هم صانعو القرار الرئيسيون في نظم إنتاج المحاصيل، وأن تحسين قدرتهم التحليلية، ويتم ذلك بصورة نموذجية من خلال المدارس الميدانية للمزارعين، عامل أساسي في المكافحة

المتكاملة للآفات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قراراتهم تتأثر ببيئة السياسة العامة، كبرامج دعم المدخلات أو غيرها من البرامج الحكومية التي قد تثنيهم عن استخدام أساليب المكافحة المتكاملة للآفات.

١٦ - ولا تزال عملية تنمية الزراعة العضوية وإعداد مخططات التصديق المقترنة بها مستمرة استجابة لشواغل المستهلكين فيما يتعلق بجودة الأغذية. وأحرز تقدم أيضا في التفاوض، تحت الرعاية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة، على صك ملزم قانونا بشأن الإجراء المتعلق بالموافقة المستنيرة المسبقة في التجارة الدولية بالنسبة لبعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة.

١٧ - ومن أشكال المكافحة البيولوجية الأخرى التي بدأت تطبق الآن على نطاق واسع تقنية الحشرات العقيمة التي صقلتها منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باستخدام التشعيع النووي بأشعة غاما، وذلك على سبيل المثال في برنامجي إبادة دودة "العالم الجديد" اللولبية في شمال أفريقيا وذبابة فاكهة البحر المتوسط في أمريكا الجنوبية.

١٨ - وفيما يتعلق بنظام الإدارة المتكاملة لتغذية النبات والنظم المقترنة به، أحرز بعض التقدم في تحديد وإجراء دراسات تقييمية على المستوى القطري لجميع مصادر مغذيات النبات العضوية والمعدنية الموجودة حاليا والتي يمكن أن توجد. وشحذت المفاهيم من خلال التشاور مع الخبراء وتبادل الخبرات (بين منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي للبحوث المتعلقة بالسياسات الغذائية التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، على سبيل المثال) وبفضل التجارب الميدانية في جنوب آسيا وجنوب شرقها. وتعمل المنظمات غير الحكومية، كالمؤسسة السوامية للبحوث في الهند، بنشاط بالغ في هذا المجال. وكثيرا ما يتعثر التقدم لأن هذا النشاط يتطلب إمكانية الوصول إلى مصادر خارجية للمغذيات وإلى مدخلات كبيرة من الأيدي العاملة، ولا سيما في الحالات التي يتعين فيها إعادة تدوير كميات ضخمة من الكتلة الأحيائية.

١٩ - وفيما يتعلق بتقييم آثار الإشعاع فوق البنفسجي الناجمة عن استنفاد طبقة أوزن الستراتوسفير، تشير الأدلة الى أنه ليس للتعرض للإشعاع فوق البنفسجي الناجم عن استنفاد أوزون الستراتوسفير أثر ضار يذكر على التمثيل الضوئي أو النمو في الظروف الميدانية، ولكنه قد يضر في الأجل الأطول بالأحماض النووية. وبالمقارنة، سيكون لازدياد نسب أوزون التروبوسفير بسبب تلوث الغلاف الجوي، آثار ضارة فورية على معظم أنواع النبات.

ثالثا - التغيرات الواعدة

٢٠ - أخذت النهج الهامة التالية في مجال السياسة العامة تظهر في تعزيز الزراعة والتنمية الريفية المستدامة: (أ) استخدام الحوافز الاقتصادية لتوجيه الممارسات الزراعية المستدامة؛ (ب) التعليم وتبادل المعلومات من أجل التنمية البشرية؛ (ج) تطوير ونقل تكنولوجيات جديدة ملائمة؛ (د) العمالة في المزارع وخارجها للتخفيف من حدة الفقر؛ (هـ) الإدارة السليمة للموارد الطبيعية بما يؤدي إلى حماية البيئة؛ (و) التركيز على المزارعين والمزارعات أنفسهم.

٢١ - والجدير بالذكر أن تكنولوجيات الطاقة الريفية، كالطاقة الريحية، شهدت في السنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا في التكلفة. وازداد توليد الطاقة الكهربائية من مزارع الرياح أو النظم الأحادية زيادة سريعة، لا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل في إندونيسيا والصين والمكسيك والهند أيضا. وأخذت أسعار النظم الفلطائية الضوئية للطاقة الشمسية تصل تدريجيا إلى مستويات تمكّنها من التنافس وتوسعت سوق هذه النظم توسعا كبيرا. ونُفذت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية برامج كبيرة للنظم الفلطائية الضوئية في الأرجنتين والصين والمكسيك والهند وبلدان أخرى. ويتيح التحويل المتواصل لمرافق الطاقة الكهربائية إلى القطاع الخاص وإزالة القيود التنظيمية عنها في جميع أنحاء العالم فرصا جديدة لتوليد الكهرباء من خلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويؤدي التقدم التقني الباهر إلى استخدامات صغيرة ناجحة للنظم الفلطائية الضوئية خارج شبكة الكهرباء وإلى مشاريع للطاقة الريحية والتوليد المشترك من بقايا الكتلة الاحيائية. ولكن التقدم في انتقال سياسات وتكنولوجيات الطاقة الريفية إلى مصادر للطاقة أكثر فعالية من حيث التكلفة، يعتمد على نحو حاسم على الاقتصاديات. ولا يزال توصيل الطاقة من مصادر متجددة إلى الأسر الزراعية الصغيرة في البلدان النامية بأسعار منخفضة هدفا بعيد المنال.

٢٢ - وحدثت في تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة تطورات واعدة أخرى في البلدان الصناعية، وذلك في مجالات تكامل السياسات، ووضع أهداف للحد من استعمال المواد الكيميائية الزراعية، وبدء العمل بالضرائب البيئية وغيرها من أدوات السياسة العامة، وتزايد الوعي بالزراعة العضوية. وفي البلدان النامية، تعكس المبادرات الجديدة النهج التي تعتمد على المزارعين والمشاركة الشعبية وبرامج المكافحة المتكاملة للآفات (انظر المربعين ٣ و ٤).

٢٣ - ويعمل عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية بنشاط كبير في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة. فقد اعتمد الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين في جمعيته العالمية الأخيرة عددا من السياسات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة، وهو يقترح اتخاذ إجراءات لتعزيز منظمات المزارعين والروابط فيما بين المزارعين والباحثين ودوائر الخدمات الإرشادية. ويعمل الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية حاليا على وضع وتعزيز نظام دولي موحد للزراعة العضوية من أجل المحافظة على القدرة الإنتاجية للتربة. وتضطلع شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات بالدعوة والعمل الميداني لتقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية للآفات بتعزيز الزراعة المستدامة. وعقدت الرابطة العالمية للزراعة المستدامة مؤتمرين عن الزراعة المستدامة أحدهما في آسيا والآخر في أمريكا الجنوبية. وفي الوقت نفسه، تضاعفت في أوساط المنظمات غير الحكومية الترتيبات غير الرسمية لإقامة شبكات المعلومات، بوصفها طريقة فعالة ومرنة لتبادل الخبرات عبر الحدود الوطنية والإقليمية.

المربع ٣ - تغيـــرات واعـــدة في تكامل السياسات، وإدخال ممارسات الزراعة العضوية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

رغم اعتماد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الماضي اعتمادا شديدا على التدابير التنظيمية، فقد ظل استخدام الأدوات الاقتصادية يتوسع في السنوات الأخيرة. وتركز الضرائب البيئية في قطاع الزراعة بصورة رئيسية على مبيدات الآفات والأسمدة ونفايات السماد الطبيعي. وأكثر التدابير السوقية شيوعا هو استخدام الرسوم البيئية لثني المزارعين عن استعمال مبيدات الآفات. ومن هذه الرسوم، ضريبة مبيعات نسبتها ٢٠ في المائة على مبيدات الآفات في الدانمرك، وضريبة نسبتها ١٣ في المائة على سعر شراء مبيدات الآفات في النرويج، وضريبة قدرها دولاران ونصف على كل كيلوغرام من مبيدات الآفات في السويد. يضاف إلى ذلك أن البرامج الطوعية التي أدخلت في بلدان هذه المنظمة تشجع المزارعين على ممارسة وسائل المكافحة المتكاملة للآفات.

وقد رسمت بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالفعل أهدافا للحد من استعمال المواد الكيميائية الزراعية. فقد اختارت كندا وهولندا، على سبيل المثال، الحد بنسبة ٥٠ في المائة من استعمال مبيدات الآفات (سنة الأساس ١٩٨٥-١٩٨٨) بحلول سنة ٢٠٠٠، والدانمرك بنسبة ٢٥ في المائة (سنة الأساس ١٩٩١) بحلول عام ١٩٩٧. وكانت السويد قد اختارت سابقا أن تحد بنسبة ٥٠ في المائة من استعمال هذه المبيدات (سنة الأساس ١٩٨١-١٩٨٥) بحلول عام ١٩٩٠. وفرضت هولندا ضريبة على السماد الطبيعي الزائد عن الحد: في حين تُعفى من هذه الضريبة المزارع التي تنتج كمية من السماد الطبيعي لا تتجاوز ١٢٥ كيلوغراما للهكتار في السنة، يفرض على المزارع التي تنتج ما بين ١٢٥ كيلوغراما و ٢٠٠ كيلوغرام من السماد الطبيعي في السنة رسم ضريبي قدره ٠,٢٥ غيلدر لكل كيلوغرام و ٠,٥٠ غيلدر لكل كيلوغرام يزيد على ٢٠٠ كيلوغرام للهكتار في السنة. وفرضت النرويج ضريبة على الأسمدة قدرها ١,٢١ كرونة على كل كيلوغرام من النيتروجين و ٢,٣٠ كرونة على كل كيلوغرام من الفوسفور. وفرضت فنلندا ضريبة مماثلة. ووضعت اسبانيا وإيطاليا وسويسرا والنمسا حدا أدنى لمساحات علف الماشية. وتستهدف اسبانيا توسيع رقعة الزراعة العضوية، خلال خمس سنوات، من مساحتها الحالية البالغة ٠٠٠ ١٢ هكتار إلى ٠٠٠ ٢٨ هكتار بحلول عام ٢٠٠٠.

وتبين المعلومات الأخيرة عن الزراعة العضوية في الاتحاد الأوروبي على ازدياد التكيف في هذا المضمار، ولدى ألمانيا قرابة نصف المساحة الإجمالية للزراعة العضوية في الاتحاد الأوروبي. وتشير إحدى المقارنات بين المساحات الخاضعة لممارسات الزراعة العضويـــة فـــي عامـــي ١٩٨٧ و ١٩٩٣ إلى أن هذه المساحة زادت في معظم البلدان بنسبة تتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ في المائة ولكن انطلاقا من رقعة صغيرة. وازداد أيضا عدد المزارعين الذين يستخدمون التقنيات العضوية في الاتحاد الأوروبي بمقدار الضعف تقريبا بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٢، وذلك من ٥٠٠ ٧ مزارع في الأول إلى نحو ٠٠٠ ١٤ مزارع. ولكن الحصة السوقية للمنتجات العضوية لا تزال منخفضة جدا، إذ تبلغ نحو ٠,٥ في المائة من مجموع سوق الأغذية في الاتحاد الأوروبي ككل. ومع ذلك، يقدر أن الحصة السوقية للمنتجات العضوية ستزداد بنسبة تصل إلى ٢,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

وفي الولايات المتحدة، زاد إنتاج الأغذية العضوية بنحو ٢٠ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٥، وفقا لتزايد الطلب على هذه المنتجات. ولئن كان عدد المزارعين المعتمدين الذين يستخدمون المواد العضوية قد زاد من ٨٤١ ٢ مزارعا في عام ١٩٩١ إلى ٠٦٠ ٤ مزارعا (أي بنسبة ٤٣ في المائة)، فقد زاد عدد مجهزي الأغذية العضوية وموزعيها المعتمدين بما يزيد على الضعف في الفترة نفسها، من ٢٥٤ إلى ٥٢٦. وبدأت المنافذ السوقية للمنتجات العضوية تعرض بصورة متزايدة أصنافا متنوعة من هذه المنتجات لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية العضوية.

المربع ٤ - النجاح في تنفيذ المكافحة المتكاملة للآفات في غانا

يتطلب النجاح في تنفيذ السياسات والبرامج التي تستهدف تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في البلدان النامية أن تعود هذه السياسات والبرامج بالفائدة على المزارعين أيضا. ويبين مثال غانا كيفية نجاح برامج المكافحة المتكاملة للآفات في تحقيق ذلك الهدف.

لقد أوجد تكثيف نظم زراعة الأرز في غانا لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء خطرا كبيرا في نشوء مشاكل جديدة تتعلق بالآفات. ولمواجهة هذا الوضع، اتخذت الحكومة الوطنية خطوات لتنقيح السياسة الزراعية الوطنية بإعلان المكافحة المتكاملة للآفات سياسة وطنية لحماية المحاصيل، وإلغاء الدعم المالي المتعلق بمبيدات الآفات، ووضع تشريعات لتعزيز مراقبة استيراد مبيدات الآفات واستعمالها من أجل حماية البيئة. ومع هذه التغييرات في السياسة العامة وهذه المبادرات الحكومية، عقدت دورة دراسية مدتها أربعة أشهر لتدريب المدربين على المكافحة المتكاملة للآفات اشترك فيها ما مجموعه ٢٨ مرشدا، ووفرت لـ ٧٥ مزارعا، منهم ١٥ مزارعة، ثلاث مدارس ميدانية للمزارعين طوال الموسم. وبدأت هذه العملية بتحليل النظم الزراعية الإيكولوجية، وذلك بالمقارنة بين المحاصيل المزروعة وفقا لمجموعة المدخلات التقليدية والمحاصيل المنتجة باستخدام وسائل المكافحة المتكاملة للآفات. وأسفرت تجارب حماية المحاصيل التي أجريت في إطار هاتين الفئتين عن ارتفاع المردود بنسبة ٣٢ في المائة في حالة استعمال أساليب المكافحة المتكاملة للآفات، وبلغت الوفورات النموذجية في التكاليف ما يعادل نحو ١٠٠ دولار أمريكي للمزرعة الواحدة. وتمكّن المزارعون أيضا من فهم ما يجعل الممارسة التقليدية التي يعملون بها بالفعل، وهي استخدام زبل الدجاج في التربة القلوية، طريقة علمية لمعالجة هذه المشكلة.

رابعا - التوقعات غير المنجزة

٢٤ - لا يزال تنفيذ أهداف التنمية الزراعية والريفية خلال فترة الخمس سنوات التالية لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعيدا عن المستوى المرضي. ولم يتحقق الجزء الأكبر من عملية رسم سياسات ريفية شاملة تجمع بين أهداف الإنتاج والبيئة والرفاهة الريفية. وقد أحرزت مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعض التقدم نحو تحقيق التكامل بين السياسات الزراعية والبيئية، والفصل بين الدعم الزراعي والحوافز الإنتاجية، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة. ولكن التحسن البيئي لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على القوى السوقية: إذ كثيرا ما يحدد انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية وارتفاع كميات المخزون تدابير تبوير الأراضي، ويؤدي ذلك إلى الأخذ بنظم إنتاج أقل كثافة وأقل ضررا بالبيئة. ولا يتجلى بقدر كاف في استراتيجيات التنمية الريفية واستراتيجيات البيئة ما لسياسات تعزيز الصناعات غير الزراعية من أهمية للعمالة ولا سيما في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الأقل. ويعيق إمكانيات قيام نظم زراعية عضوية صغيرة الافتقار إلى الكتلة الأحيائية، والأخذ بنظم مختلطة (تجمع بين المحاصيل والماشية)، وتوافر اليد العاملة المطلوبة، والحوافز الاقتصادية. ولا يوجد غالبا ترابط بين السياسات الزراعية والسياسات البيئية. بالإضافة إلى ذلك تشترك في تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة على الصعيد القطري سلطات حكومية مختلفة ذات ولايات واهتمامات مختلفة.

٢٥ - وكما يؤكد ذلك إعلان روما المتعلق بالأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، لا يزال العديد من البلدان النامية يواجه تحديات مستمرة تتمثل في الفقر والجوع، وبدرجة عالية من عدم

التكافؤ في فرص الوصول إلى الأرض والمدخلات الإنتاجية، والحاجة إلى الحماية البيئية. ولن يحرز تقدم يذكر نحو تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة ما لم يحدث انخفاض جذري في أعداد السكان الذين يشكون من نقص التغذية، في طائفة عريضة من البلدان والبيئات الايكولوجية وفي فترة قصيرة نسبيا. لذا، لا يزال تواجد الفقر مع الجوع وتدهور البيئة يجعل تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة هدفا بعيد المنال. وازدادت هذه المشكلة تفاقما أيضا بسبب الافتقار الى آليات تمويل مناسبة لاستصلاح الأراضي المتدهورة.

٢٦ - وانخفضت حصة الزراعة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وبدولارات عام ١٩٩٠ الثابتة، انخفضت المساعدة الخارجية للزراعة من قرابة ١٩ بليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ما لا يزيد عن ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٤. ورغم أن المصارف الإنمائية وغيرها من الجهات المانحة بدأت تحول استراتيجياتها الاستثمارية نحو التنمية الزراعية والريفية المستدامة، لا يزال حجم التمويل الدولي أقل بكثير من المبالغ اللازمة لتحقيق التوقعات التي أثارها الفصل ١٤.

٢٧ - وكما ذكر ذلك أعلاه، أحرز تقدم ملحوظ في الجوانب المؤسسية للموارد الوراثية المستخدمة لأغراض الأغذية والزراعة؛ ولكن التقدم كان أقل في خلق شبكات من الموارد الوراثية النباتية المستخدمة لأغراض الأغذية والزراعة، الموجودة في الموقع في مناطق محمية، وفي وضع آليات للإنذار المبكر. وتعثرت عملية تنقيح المشروع الدولي للموارد الوراثية النباتية بسبب الافتقار الى الالتزام المالي لهذا المشروع. ولا تزال هناك تحديات كبيرة في إنشاء آليات لحفظ واستغلال الموارد الوراثية الحيوانية على المستويين الوطني والمحلي.

٢٨ - وانخفاض مستوى مدخلات الطاقة اللازمة للأنشطة الانتاجية في المناطق الريفية هو السبب الأصلي لانخفاض الانتاجية الزراعية، واستمرار مشقة العيش، وتزايد تهميش أفقر السكان الريفيين، ولاسيما في أفريقيا. كذلك، أخذت أوجه ضعف المؤسسات والسياسات وتزايد الاعتماد على العوامل السوقية تترك أثرا سلبيا على استثمارات الطاقة في المناطق الريفية: إذ قلما تكون هذه الأخيرة مجدية تجاريا. وهذا الوضع الذي زاد من وطأته الالغاء التدريجي للإعانات وغيرها من الأدوات الانمائية والترويجية، يعلل الركود النسبي للاستثمار في برامج الكهربة الريفية.

خامسا - الأولويات الناشئة

٢٩ - تتمثل إحدى المسائل الهامة في ضرورة التركيز على المزارعين والمزارعات. فاشتراكهم في تطوير التكنولوجيا وصياغة السياسات واتخاذ قرارات الاستثمار، بالإضافة إلى مشاركتهم في البحث عن حلول للمشاكل التقنية والاجتماعية - الاقتصادية، أمر بالغ الأهمية. وتنبع من الاعتراف بذلك أربع أولويات على الأقل، هي:

(أ) الحاجة إلى زيادة التركيز على منظمات المزارعين والعمال الريفيين، كوسيلة لتوجيه المجتمعات الريفية نحو التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

(ب) الحاجة إلى توفير فرص وحوافز مناسبة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في برامج ومشاريع التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وذلك بطرق منها وضع تدابير قانونية وأنظمة إدارية لزيادة تأمين فرص وصولها إلى الأرض والقروض الاستئمانية، واستخدام حملات التوعية العامة لإزالة العوائق الاجتماعية والعوائق النابعة من المواقف المتحيزة، وضمان تكافؤ فرص وصول المرأة والرجل إلى التعليم والتدريب والخدمات الإرشادية؛

(ج) الحاجة إلى اتباع نهج قائمة على المشاركة وتعتمد على المزارعين، كالمدارس الميدانية للمزارعين التي ثبت نجاحها في تعزيز المكافحة المتكاملة للآفات ويمكن استخدام تلك النهج في ترويج تكنولوجيات أخرى موجهة نحو التنمية الزراعية والريفية المستدامة، كالتغذية النباتية المتكاملة؛

(د) الحاجة إلى التأكيد على المعارف والتكنولوجيات المتاحة للسكان الأصليين، إذ كثيرا ما تكون أفضل الخيارات للبيئة المحلية، وينبغي تسجيلها وتقييمها بعناية.

٣٠ - وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام نحو التكثيف الزراعي المستدام. واستخدام تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة لتكثيف الانتاج في الأراضي ذات الطاقة الانتاجية العالية التي تم تحويلها بالفعل إلى الزراعة أفضل من تحويل أراض هشة أكثر حدية وغابات قيّمة إلى الزراعة المتدنية الإنتاجية أو الزراعة المتغيرة. ويمكن أن تتيسر هذه العملية بزيادة الكثافات السكانية التي تتيح قدرا أكبر من مدخلات اليد العاملة التي يتطلبها الاستخدام المكثف كما تتيح فرص الوصول إلى الأسواق والمدخلات التي كثيرا ما تكون لازمة.

٣١ - وحالات الطوارئ والكوارث، الطبيعية منها والتي هي بالخصوص من صنع الإنسان، عدو لدود للتنمية الزراعية والريفية المستدامة. فهي تقوض الأمن الغذائي، وتزيد من انتشار الفقر ومن حدته، وقد تؤدي الى إلحاق ضرر لا حد له بالبيئة. إن التأهب للكوارث - الإنذار المبكر، والعمل المبكر، والتأهيل السريع بعد الإغاثة - جزء من خطة التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

٣٢ - وتوفر الزراعة الكثيفة في المدن وضواحيها فرصا للنظم الزراعية الصغيرة المستدامة التي تخفف من حدة الفقر وتحسن التغذية، كوسيلة تكميلية لا كبديل لتحسين ربط طلب المناطق الحضرية على الغذاء بالمعروض منه في المناطق الريفية.

٣٣ - وفي مجال الموارد الوراثية المستخدمة لأغراض الأغذية والزراعة المتسم بالأهمية، أخذ عدد من الأولويات يتغير وأدى ذلك الى ضرورة تعديل الأهداف الرئيسية للموارد الوراثية النباتية: من زيادة عدد مصارف الموارد الوراثية الى ضمان الحفاظ بصورة أفضل على الموجود منها، وتنظيم إمكانية الوصول اليها؛ ومن الجمع والحفظ خارج الموقع الى الحفظ في المزرعة وفي الموقع؛ ومن أصناف المحاصيل المزروعة الشديدة التماثل إلى الأصناف المطوعة للظروف المحلية وإلى تنويع المحاصيل؛ ومن فرص الوصول غير المقيد إلى تنظيم فرص الوصول؛ ومن الأنشطة المخصصة إلى وضع أساليب تحليلية اقتصادية لإدخال تكاليف الحفظ في تكاليف الانتاج؛ ومن التكنولوجيات الأحيائية المتطورة الى تكنولوجيات بيولوجية وتكنولوجيات محلية متميزة مناسبة. تضاف إلى ذلك عقب المؤتمر التقني الرابع للموارد الوراثية النباتية، حاجة إلى القيام، تحت إشراف اللجنة المعنية باستغلال الموارد الوراثية لأغراض الأغذية والزراعة التابعة

لمنظمة الأغذية والزراعة، بمتابعة تنفيذ خطة العمل العالمية وتقييمه وترتيب أولوياته. وتوجد حاجة ماسة أيضا إلى الاعتراف على نطاق واسع بأن الموارد الوراثية للحيوانات الداجنة معرضة لخطر لا يستهان به وبأنها ضرورية للتنمية المستدامة في معظم بيئات الإنتاج. وتنفيذ الاستراتيجية العالمية أمر أساسي.

٣٤ - وانخفاض معدلات استخدام الأسمدة وانخفاض الإنتاجية، بالإضافة إلى أدلة على تفريغ التربة من المغذيات، هي حالة موجودة في الكثير من المناطق البعلية شبه الرطبة من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وإذا ما اتبعت استراتيجية تقتصر على ترويج استخدام الأسمدة فإنها ستؤدي حتما إلى استبعاد العديد من المزارعين الذين تعوزهم الموارد، نظرا للمشاكل الحادة التي يواجهونها على جانب العرض. واقترحت البرامج الماضية الأخذ باستراتيجيات للتغذية النباتية تقتضي زيادة الاعتماد على الذات، ولكنها لم تنظر في روابط هذه الاستراتيجيات بتدوير واستخدام المواد العضوية التي يستطيع المزارعون الحصول عليها. وللخروج من دوامة انخفاض الانتاجية وانخفاض المدخلات، لا بد من الجمع بين المصادر الخارجية لمدخلات المغذيات والممارسات الإدارية الرامية إلى زيادة المواد العضوية في التربة.

٣٥ - وبما أن مشاكل الطاقة في المناطق الريفية لا تزال قائمة، والطاقة لا تؤدي دورها الكامل كمحرك للتنمية الريفية، فقد نشأت المسائل التالية كأولويات تكميلية، أو كمجالات تركيز جديدة: (أ) زيادة التركيز على المستوى الجزئي أو مستوى الأسر المعيشية؛ (ب) تجديد الاهتمام بمشاريع القرى الاقتصادية، والقرى التي تستخدم الطاقة الشمسية، وما إلى ذلك؛ (ج) تعزيز المخططات المالية المبتكرة لتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة؛ (د) التشديد على أثر الطاقة الريفية على الإنتاجية الزراعية.

٣٦ - وفي بعض الحالات، قد يكون الاستغلال الفعال للموارد المتاحة، وتوصيل المعلومات، وحماية المهارات والتكنولوجيات المحلية أهم من الموارد الخارجة عن الميزانية. ولئن كان التمويل مسألة هامة، فإن زيادة الترابط في السياسات الموجهة نحو التنمية الزراعية والريفية المستدامة واستخدام المعارف المتوفرة قد لا يقلان عن ذلك أهمية في بعض الحالات بل قد يكونان أهم منه في تحسين الأمن الغذائي وحماية البيئة الطبيعية - وهما العنصران الأساسيان للتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

٣٧ - وتوفر الثورة المتواصلة في تكنولوجيا المعلومات فرصا مثيرة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ويتيح تزايد فرص الوصول إلى الحواسيب والمعلومات المنقولة إلكترونيا إمكانية تبادل المعارف والتجارب بسرعة تتزايد باطراد وعلى نطاق آخذ في الاتساع؛ وما نظام المعلومات المتعلقة بتنوع الحيوانات الداجنة سوى مثال واحد على ذلك. ويتمثل التحدي المقبل في تطويع هذه الفرص بصورة فعالة وتحويل جزء كبير من هذه المهمة إلى نظام واقعي لتوليد المعلومات وجمعها وتبادلها.

الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

- - - - -